

الأردن يحظر التعامل مع الأطباء المصريين هل أصبحت «شهادة الطب» وحدها غير كافية للاعتماد؟



الجمعة 11 سبتمبر 2026 04:30 م

أثارت ضوابط جديدة تتعلق بالاعتراف بالشهادات الطبية للدارسين خارج الأردن موجة واسعة من الجدل في مصر، بعدما تردد أن من بين الشروط حصول الطالب على **90% على الأقل في شهادة الثانوية العامة**، في خطوة اعتبرها أطباء ومتابعون مصريون استباقية للحد من التحاق الطلبة الأردنيين بكليات الطب الخاصة والأهلية في مصر، والتي تقبل طلابًا وافدين بمجاميع أقل تصل في بعض الحالات إلى 70% و80%.

الأزمة، إذا صحت تفاصيلها وانطبقت على خريجي كليات أو فئات محددة، تتجاوز مجرد خلاف إداري حول معادلة شهادة أو ترخيص طبي؛ لأنها تضع **نظام القبول في كليات الطب المصرية وجودة التعليم والتدريب الإكلينيكي تحت المجهر**، وتفتح سؤالاً أكثر خطورة: هل بدأت بعض الدول تضع معايير إضافية للحكم على كفاءة خريج الطب المصري، لا تتعلق بالشهادة وحدها وإنما بمسار دخوله إلى كلية الطب ومستوى المؤسسة التي تخرج فيها؟.

جدل على مواقع التواصل

وتصاعد الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي بعد منشور للدكتور مصطفى جاويش، وكيل وزارة الصحة المصرية سابقاً، حذر فيه من خطر يهدد سمعة وكفاءة الطبيب المصري، متسائلاً عن أسباب ما جرى وتداعياته وكيفية مواجهة ما وصفه بالكارثة التي قد تضرب سمعة الدراسة والمستوى العلمي والإكلينيكي للخريجين

كارثة في كليات الطب المصرية تضرب سمعة الدراسة والمستوى العلمي والإكلينيكي للخريجين!!! الأردن لا تعترف بكلمات الطب المصرية!!! كيف السبيل لتحسين سمعة كلية الطب قصر العيني <https://t.co/BRKdkrFIYr> <https://t.co/k0j4eCOPqa> — دكتور مصطفى جاويش (@September 7, 2026) [drmgaweesh](https://t.co/BRKdkrFIYr)

1 - من «الاعتراف بالشهادة» إلى التشكيك في منظومة القبول هل تدفع كليات الطب المصرية ثمن خفض المجاميع؟

أخطر ما كشفه الجدل ليس مجرد الحديث عن عدم الاعتراف بشهادات بعض خريجي الطب في مصر، وإنما **الربط بين شروط الاعتراف الخارجي ومعايير القبول داخل كليات الطب المصرية

فإذا كانت جهة تنظيمية خارج مصر تضع حدًا أدنى مرتفعًا لمجموع الثانوية العامة كأحد شروط الاعتراف أو الترخيص، فإن الرسالة التي ينبغي التوقف أمامها بجدية هي أن بعض الدول قد لا تنظر إلى اسم الدرجة العلمية فقط، وإنما إلى **المسار الأكاديمي الكامل الذي سبق الحصول عليها

وهنا يبرز السؤال الصعب: هل أدى التوسع الكبير في أعداد المقبولين بكليات الطب، خصوصًا في بعض الجامعات الخاصة والأهلية، إلى فجوة بين عدد الطلاب وبين الإمكانيات الحقيقية المتاحة لتعليمهم وتدريبهم؟.

زيادة أعداد المقبولين لا تعني بالضرورة زيادة عدد الأطباء الأكفاء، إذا لم تترافق مع زيادة مماثلة في أعضاء هيئة التدريس، والمستشفيات الجامعية، والأسرة، والحالات الإكلينيكية، والمعامل، ومراكز المحاكاة، وأماكن التدريب والإشراف

ومن هنا يصبح الحديث عن «المجموع» أكثر من مجرد معركة أرقام؛ فهو يعيد فتح ملف **فوضى التوسع في التعليم الطبي**، ومدى قدرة بعض المؤسسات على ضمان أن الطالب الذي يدخل كلية الطب بمجموع منخفض نسبيًا سيحصل بالفعل على التدريب والمعرفة والمهارات التي تؤهله لممارسة مهنة شديدة الحساسية

2 - هل الأردن يرفض الطبيب المصري؟ أم يضع كليات الطب المصرية أمام امتحان الجودة؟

من المهم عدم الانزلاق إلى تعميم خطير يقول إن الأردن «لا يعترف بالطبيب المصري» أو إن خريجي الطب في مصر يفتقرون إلى الكفاءة. فهذه نتيجة أكبر بكثير من الوقائع المطروحة، كما أن الاعتراف بالمؤهلات الطبية والترخيص لممارسة المهنة يخضع في كل دولة لقواعد وإجراءات خاصة بها، وقد يشمل معادلة الشهادة والامتحانات المهنية والتدريب الإكلينيكي والاعتماد المؤسسي

لكن في المقابل، لا يجوز التقليل من خطورة أي قرار خارجي يفرض قيودًا على خريجي مؤسسة تعليمية أو فئة من خريجي كليات الطب المصرية، إذا ثبت ارتباط هذه القيود بمعايير القبول أو جودة التعليم والتدريب

خطر يهدد سمعة وكفاءة الطبيب المصري

الدكتور مصطفى جاويش طرح هذه المخاوف بصورة مباشرة، وكتب: «خطر يهدد سمعة وكفاءة الطبيب المصري؛ الأردن ترفض خريجي كليات الطب في مصر بسبب تدني درجات القبول، لماذا؟ ما هي التداعيات؟ كيفية مواجهة تلك الكارثة؟».

ثم عاد ليحذر مما وصفه بـ«كارثة في كليات الطب المصرية» تضرب سمعة الدراسة والمستوى العلمي والإكلينيكي للخريجين، متسائلًا عن كيفية تحسين سمعة كلية الطب وقصر العيني

وأشعلت القضية سجالًا واسعًا على مواقع التواصل الاجتماعي، تراوحت فيه الآراء بين من رأى في الإجراءات الأردنية محاولة لحماية سوق العمل الطبي، ومن اعتبرها إساءة إلى تاريخ الطب المصري

الأكاديمي الفلسطيني د. فايز أبو شمالة، على سبيل المثال، علّق بسخرية على ما وصفه بالخبر، قائلاً إن الأردن العربي إذا لم يعد يعترف بشهادة الطب المصرية، فإن ذلك - بحسب تعبيره - سيكون «المصيبة والنكبة»، مستحضرًا المكانة التاريخية للتعليم الطبي المصري

وفي اتجاه آخر، انتقد حساب Egeptland_12345 استقبال مصر لأعداد كبيرة من الطلبة الوافدين، في مقابل تشدد دول أخرى في شروط ممارسة المهنة، وكتب تعليقًا حادًا حول قبول طلاب بمجاميع منخفضة

لكن هذه المواقف، مهما بلغت حدتها، تظل **آراء على مواقع التواصل الاجتماعي وليست أدلة على أسباب القرار الأردني**، وهو ما يجعل الحاجة إلى موقف رسمي مصري وأردني واضح أكثر إلحاحًا

3 - قصر العيني والتاريخ العريق في مواجهة «فوضى التعليم الطبي».. من المسؤول عن حماية اسم الطبيب المصري؟

المفارقة أن الجدل يأتي في وقت تمتلك فيه مصر تاريخًا طويلًا في التعليم الطبي، وعلى رأسه كلية طب قصر العيني، التي ارتبط اسمها لعقود بتخريج أطباء عملوا في مصر والمنطقة العربية ودول مختلفة حول العالم

ولهذا فإن أي قيود خارجية على الاعتراف بخريجي كليات الطب المصرية لا ينبغي التعامل معها باعتبارها مجرد أزمة تخص عددًا محدودًا من الطلاب؛ بل باعتبارها **إنذارًا يستوجب مراجعة شاملة لمنظومة التعليم الطبي**، من لحظة قبول الطالب وحتى حصوله على الترخيص لممارسة المهنة

والسؤال هنا ليس: هل الطبيب المصري جيد أم سيئ؟ فهذا تعميم غير علمي. السؤال الأخطر هو: **هل تضمن الدولة المصرية أن كل كلية طب تمنح شهادة تحمل اسمها المعايير نفسها من حيث جودة التعليم والتدريب؟.

فوجود أطباء مصريين متميزين يعملون في كبرى المؤسسات الطبية خارج مصر لا ينفي وجود مشكلة محتملة في بعض مؤسسات التعليم أو في سياسات القبول والتوسع. كما أن نجاح خريجين مصريين في الخارج لا يمكن أن يكون مبررًا لرفض أي انتقاد يتعلق بجودة بعض الكليات

الأردن حذفت علينا الطلبة بتوعهم لان ملهوش مكان ف بلدهم قالت اشمعني أنا مانتو مستقبليين آلاف الطلبة م كل الجنسيات و في نفس الوقت عندها قانون يمنع ممارسة مهنة الطب لمن يقل معدله 90% أوبس إني اسف يعني اشريهم يا مصر طلبه فشلة بمجاميع هزيلة مش هاعينهم لكن اتقي شرهم و أعززم عندك <https://t.co/tsp7t04PTJ> — كفايه لاجئين في مصر تعبنا (September 3, 2026) Egeptland_12345

وكان ملف التوسع في التعليم الطبي قد ارتبط في السابق أيضًا بأزمة سوق العمل في الأردن؛ ففي يناير 2020، رفض نقيب الأطباء الأردنيين آنذاك توجه الحكومة نحو ترخيص ثلاث جامعات طبية خاصة، مستندًا إلى وجود بطالة بين الأطباء، مشيرًا إلى أن الجامعات الأردنية تخرج نحو 1600 طبيب سنويًا، إضافة إلى نحو 1000 طبيب من خارج الأردن، في حين لا يستوعب سوق العمل سوى نحو 1100 طبيبًا

وهنا تتضح الصورة الأوسع: **المعركة ليست على الشهادة وحدها، وإنما على جودة المنتج الطبي النهائي

فإذا كانت أعداد المقبولين في كليات الطب تتزايد بوتيرة أسرع من قدرة الجامعات على توفير أعضاء هيئة التدريس، والمستشفيات التدريبية، والحالات الإكلينيكية، وأماكن التدريب، والمعامل، وأدوات المحاكاة، والإشراف الأكاديمي، فإن النتيجة الطبيعية ستكون تفاوتًا في مستوى الخريجين، وهو تفاوت قد يظهر أولاً عند محاولة هؤلاء الخريجين الحصول على الاعتراف أو الترخيص في الخارج

أما تحميل المسؤولية لجهة سياسية بعينها أو لفترة حكم بعينها، كما ورد في بعض منشورات مواقع التواصل الاجتماعي، فهو **تفسير سياسي يحتاج إلى أدلة مستقلة**، ولا يمكن اعتباره تفسيرًا موثقًا لأي قرار تتخذه الجهات الأردنية

المواجهة تبدأ من القاهرة قبل أن تبدأ في عمان

إذا ثبت رسميًا أن هناك قيودًا أردنية جديدة مرتبطة بمجموع الثانوية أو بنوع الجامعة أو بمستوى القبول في كلية الطب، فإن التعامل معها لا ينبغي أن يكون عبر بيانات دفاعية أو حملات غضب على مواقع التواصل الاجتماعي

المطلوب هو فتح مراجعة حقيقية لمنظومة التعليم الطبي في مصر: من يضع أعداد القبول؟ وما المعايير التي تحدد قدرة كل كلية على استيعاب الطلاب؟ وهل تتناسب أعداد المقبولين مع الإمكانيات التدريبية؟ وهل تخضع جميع كليات الطب لمستوى موحد من الاعتماد والجودة؟ وهل يحصل الطالب على العدد الكافي من الساعات والحالات الإكلينيكية والتدريب العملي؟

فالقضية في النهاية ليست «الأردن ضد مصر»، ولا «الشهادة المصرية ضد الشهادة الأردنية»، وإنما قضية **ثقة في الطبيب الذي يحمل شهادة مصرية

وإذا بدأت دول أخرى في وضع شروط أكثر تشددًا للاعتراف بخريجي بعض المؤسسات المصرية، فسيكون من الخطأ التعامل مع الأمر باعتباره مجرد مؤامرة أو استهداف للطبيب

المصري قد يكون هناك جانب تنظيمي أو متعلق بسوق العمل، وقد تكون هناك أسباب أخرى، لكن المسار الصحيح هو طلب الحقيقة بالأرقام والوثائق، ثم إصلاح الخلل إن وُجد

لأن أخطر ما يمكن أن يحدث ليس أن ترفض دولة شهادة طبيب، وإنما أن يتحول الجدل حول بعض الكليات إلى **شك عام في جودة شهادة الطب المصرية نفسها**. وهذه سمعة بُنيت على مدى عقود، وحمايتها تبدأ بضمان أن كل من يحصل على شهادة الطب المصرية يستحق بالفعل أن يحملها